

نقحته أو تممته وخاصة القانون الأساسي عدد 70 لسنة 2003 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003،

وعلى القانون عدد 67 لسنة 1972 المؤرخ في أول أوت 1972 المتعلق بتسيير المحكمة الإدارية وضبط القانون الأساسي لأعضائها، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة القانون الأساسي عدد 78 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001،

وعلى الأمر عدد 1086 لسنة 1990 المؤرخ في 26 جوان 1990 المتعلق ببدلة أعضاء المحكمة الإدارية،

وعلى القرار المؤرخ في 4 ماي 1989 المتعلق بالزي الخاص لأعضاء المحكمة الإدارية المنقح بالقرار المؤرخ في 13 ماي 1997.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول . تلغى أحكام الفصل 2 من القرار المشار إليه أعلاه المؤرخ في 4 ماي 1989 مثلما نقح بالقرار المؤرخ في 13 ماي 1997 وتعوض كما يلي :

الفصل 2 (جديد) : يتمثل غطاء الرأس في قبعة مستديرة سوداء قائمة الجوانب علوها 8 سنتم يفوق قطر طرفها العلوي قطر طرفها السفلي بأربعة سنتمترات وتكون مغطاة بقماش من القطيفة السوداء عرضه 4 سنتم.

ويكون لأعضاء المحكمة الإدارية بقبعاتهم حسب وظائفهم طرز زهبي واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة عرض الطرز الواحد 1,5 سنتم.

تحمل قبعة الرئيس الأول طرزين زهبيين مشدودين إلى الطرف الأعلى وآخرين مشدودين إلى الطرف الأسفل.

وتحمل قبعة رؤساء الدوائر التعقيبية ورؤساء الدوائر الاستشارية طرزين زهبيين مشدودين إلى الطرف الأعلى وطرزا زهبيا واحدا مشدودا إلى الطرف الأسفل.

وتحمل قبعة رؤساء الدوائر الاستثنائية ومندوبي الدولة العاميين والكتاب العام طرزًا زهبيا واحدا مشدودا إلى الطرف الأعلى وطرزين زهبيين مشدودين إلى الطرف الأسفل.

وتحمل قبعة رؤساء الدوائر الابتدائية ورؤساء الأقسام الاستشارية طرزًا زهبيا واحدا مشدودا إلى الطرف الأعلى وطرزا زهبيا واحدا مشدودا إلى الطرف الأسفل.

وتحمل قبعة مندوبي الدولة والمستشارين طرزين زهبيين مشدودين في الوسط.

وتحمل قبعة المستشارين المساعدين طرزًا زهبيا واحدا مشدودا في الوسط.

الفصل 2 . الرئيس الأول للمحكمة الإدارية مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 27 ديسمبر 2005.

الوزير الأول

محمد الغنوشي

قرار من الوزير الأول مؤرخ في 27 ديسمبر 2005 يتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 4 ماي 1989 المتعلق بالزي الخاص لأعضاء المحكمة الإدارية.

إن الوزير الأول،

بعد الاطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في أول جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي